

## وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

### قطاع استصلاح الأراضي

**ملخص محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادلة**  
**لجمعية محاربي ٦ أكتوبر التعاونية الزراعية لاستصلاح**  
**وتعهير وتنمية الأراضي - محافظة بور سعيد**  
**المسجلة بقطاع استصلاح الأراضي تحت رقم (١٨١٨.أ.ه)**

بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٩

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٥/٦/٣ انعقدت الجمعية العمومية غير العادلة انعقاداً قانونياً صحيحاً وقررت تعديل المواد (٢٢، ٥، ٣٥، ٥٣، ٦٣) من النظام الداخلي للجمعية .

المادة (٢) بعد التعديل :

المقر الدائم للجمعية :

طريق بور سعيد - الإسماعيلية (المعاهدة) مصرف (١٧) الكيلو (١٧) جنوب بور سعيد .

المادة (٥) بعد التعديل :

تحسين حالة أعضائها اجتماعياً واقتصادياً ولها القيام بشراء الأراضي البوار واستصلاحها وتعهيرها واستزراعها وقليلها للأعضاء في حدود المساحة التي تحصل عليها الجمعية بالإيجار أو التمليل أو أحد طرق التصرف المعتمد بها طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بالتصرف في أملاك الدولة الخاصة والأراضي الصحراوية والبوار والبحيرات المجففة والتي تقررها الجمعية العمومية العادلة بعد التعاقد بمساحات مختلفة للعضو الواحد ولا تزيد عن ثلاثين فداناً (٣٠) فداناً للعضو بجميع جمعيات استصلاح الأراضي أيها كان موقعها وبما يقتضى منطق المادة كما هو .

المادة (٢٢) بعد التعديل :

أولاً - رأس المال :

ويتكون من عدد غير محدود من الأسهم قيمة كل منها ٢٠٠ جنيه (مائتا جنيه) وعلى ألا يقل اكتتاب كل عضو عن سهم واحد على الأقل عن كل فدان أو كسر الفدان مما يخص للعضو كما لا يترتب على انسحابه من الجمعية استرداد قيمة أسهمه إلا

فى الحدود التى تنص عليها المادة (٣٣) من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى ٣٨٨ لسنة ١٩٨٤ والمعدلة بالقرار الوزارى رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٨٧

مادة (٣٥) بعد التعديل :

يدرس الجمعية مجلس إدارة مكون من عدد (سبعة) أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين من تتوافر فيهم شروط العضوية بالاقتراع السرى من بين أعضائها لمدة خمس سنوات .

مادة (٥٣) بعد التعديل :

يجوز تكليف أحد أعضاء مجلس الإدارة بأداء مهمة خاصة مقابل حواجز يقررها المجلس مسبقاً ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يتلقاه عضو مجلس الإدارة من مكافآت أو حواجز وبدلات أو أي مزايا نقدية أو عينية عن ١٠٠٠٠ ألف جنيه (عشرة آلاف جنيه فقط) من كافة وحدات البنيان التعاونى وذلك عن سنة مالية واحدة بما فى ذلك حواجز الإنتاج عند توزيع الفائض الذى يصرف لأعضاء مجلس الإدارة بقرار من الجمعية العمومية طبقاً لنص البند سابعاً من المادة (٢١) من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ هذا بخلاف حواجز المشروعات الإنتاجية المنصوص عليها من المادة (٢٣) من القانون ومصاريف الانتقال وبدلات السفر المقررة طبقاً لما تحدده القرارات الوزارية الصادرة فى هذا الشأن .

وعلى كل عضو مجلس الإدارة أن يقدم للجهة الإدارية المختصة خلال شهر من انتهاء السنة المالية إقراراً بمجموع المكافآت التي حصل عليها .

تضطلع الجمعية العمومية قواعد صرف هذه المكافآت والبدلات للعام التالى وينجع أعضاء مجلس الإدارة مكافآت حضور الجلسات بواقع ٣٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) عن كل جلسة بحيث لا يزيد ما يتلقاه العضو عن الجلسات خلال السنة المالية عن (٢٤) جلسة فى العام .

المادة (٦٣) بعد التعديل :

يجوز للعضو أن يتنازل عن أسهمه والأرض المخصصة له إلى عضو أو أي شخص آخر من تتوافر فيه شروط العضوية وقبوله التزامات المتنازل له والنظام الداخلى للجمعية على أن يصدر قرار من مجلس إدارة الجمعية بذلك بعد التحقق من توافر شروط العضوية المقررة مع مراعاة الحد الأقصى لما يجب أن يحوزه العضو طبقاً لنص المادة (١٠) فقرة (٥ ب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ في هذا الشأن .

وافق الحاضرون بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة في اتخاذ إجراءات التسجيل والإشهار مع الجهة الإدارية .

وقد سجل هذا التعديل بقطاع استصلاح الأراضي تحت رقم (١١٠٤٨)

بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٣

رئيس القطاع

م/ محمد حسين نصر الله

